المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق

جهود مكافحة الفساد في العراق

www.sigir.mil
PublicAffairs@sigir.mil
(٧٠٣) ٤٢٨-١١٠٠

SIGIR

كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

العمل نحو تحقيق الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

المهنيـــــــــة

الإنتاجيـــــــــة

الاستمراريـــــــــة

خلال شهر شباط/فبراير ٢٠١١، انفجرت عددا من المظاهرات العامة، بعضها كان عنيفاً، في العراق. تميزت هذه المظاهرات بأمرين: نقص الخدمات العامة، والاعتقاد بأن معظم الموظفين الحكوميين فاسدين. عقد مجلس النواب (CoR) جلسات استماع علنية ردا على المظاهرات، وقام بإرسال عدد من الحالات إلى المحكمة وإلغاء القانون الذي يسمح للوزراء بعرقلة محاكمة مرؤوسيهم. وفي الصيف الماضي، بناء على طلب من مجلس النواب، أحيل وزير الكهرباء السابق الى المحكمة بتهمة الفساد. واتهم مدير المصرف العراقي للتجارة بالفساد للتورط في فساد بمئات الملايين من الدولارات.

مواطني الفلوجة يحتجون على الفساد ونقص الخدمات العامة. في فبراير ٢٠١١. (صورة راديو الفلوجة)

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)
في تشرين الأول/نوفمبر ٢٠٠٨، وقعت الحكومة العراقية اتفاقية مكافحة الفساد، وهي قانون ملزم قانونا لمكافحة الفساد الدولي. وبوصفها دولة طرف في اتفاقية مكافحة الفساد، فإن الحكومة العراقية ملتزمة بتطوير وتنفيذ السياسات الفعالة لمكافحة الفساد وإدارة الشؤون العمومية والممتلكات بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تحدد التزامات الدول الأعضاء تجاه بعضهم البعض في تطبيق أربعة مبادئ لمكافحة الفساد: الإنفاذ، التعليم، والمساءلة، والشفافية.

الاستراتيجية الوطنية العراقية لمكافحة الفساد ٢٠١٠-٢٠١٤ (NACS)
- وضع نظام للتمويل السياسي.
- مراقبة عملية تقديم العطاءات في جميع الوزارات.
- تعيين عدد كاف من المراقبين للتأكد من عملية تنفيذ المشروع والامتثال.
- التحقق من الوثائق عن طريق الآليات والتقنيات المتقدمة.
- وضع ضوابط داخلية مشددة من خلال أنظمة الموظفين والمدفوعات.

المجلس المشترك لمكافحة الفساد (JACC)
يجمع المجلس المشترك لمكافحة الفساد بين ٦ ممثلين من مجلس الوزراء (COM)، والحكومة العراقية، والمفتشين العموميين والمجلس الأعلى للتدقيق، والمجلس الأعلى للقضاء. مهمته الأساسية العمل على تنسيق تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

٢٠٠٤

- (CPA) قراء سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٥٥ يؤسس هيئة النزاهة
- عين القاضي راضي حمزة الراضي في منصب مفوض هيئة النزاهة
- قرار سلطة الائتلاف المؤقتة لرقم ٩٣ ينشئ مكتب الإبلاغ عن غسيل الأموال
- برنامج وزارة العدل الأمريكية في التحقيقات الجنائية الدولية للتدريب على برنامج المساعدة ويبدأ مساعدة لهيئة النزاهة (ICITAP)
- اعتماد المجلس الأعلى للتدقيق بموجب المادة ٧٧ لسلطة الائتلاف المؤقتة
- قرار سلطة الائتلاف المؤقتة ٥٧ لإنشاء مجلس المفتشين العموميين

٢٠٠٥

٢٠٠٦

- السفارة الأمريكية في بغداد تنشأ مكتب المساءلة والشفافية (OAT)
- القوات الامركية تغير على وزارة الصحة وتعتقل نائب وزير الصحة حاكم الزاملي لنشاطات إرهابية وتمويل الإرهاب من خلال الفساد. لم يتم زامل عندما لم يمثل الشهود أمام المحكمة
- ألقي القبض عليهم كبار المسؤولين في وزارة النفط في مخطط سرقة الديزل. استبدل قاضي المحكمة. وكان لكن واحد من المتهمين (حصانة التي قدمها الوزير بموجب المادة ١٣٦ ب)

٢٠٠٧

- مكتب رئيس الوزراء يصدر أمراً سرياً بعدم القبض على أيا من الوزراء السابقين أو الحاليين أو ضباط الجيش إلا بإذن منه
- رئيس الوزراء ينشئ المجلس المشترك لمكافحة الفساد
- القاضي راضي يشهد في الكونغرس الأمريكي أن العراق يعاني من فساد مستشري
- المفوض الراضي يعلن استقالته وتوطينه في الولايات المتحدة. مدعيا بوجود تهديدات على حياته
- أدين وزير الدفاع السابق حازم الشعلان آل غيابيا لمخطط بالإشراك في ما يقرب من ١،٣ مليار دولار؛ لم تذكر هذه الجملة من قبل

٢٠٠٨

- مكتب السفارة الامريكية في بغداد للتنسيق لمكافحة الفساد (ACCO) يخلف مكتب المساءلة والشفافية
- مجلس النواب يمرر قانون يمنح العفو عن العديد من هؤلاء المتهمين بالفساد
- رئيس الوزراء يعين القاضي رحيم العكيلي كقائم بأعمال مفوض هيئة النزاهة. لا يرسل اسمه للتأكيد إلى مجلس النواب
- وزارة الخارجية تعد منحة بقيمة ٨ مليون دولار إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في العراق

رئيس الوزراء ينادي بجعل العام ٢٠٠٨ عام مكاحة الفساد

٢٠٠٩

- المفتش العام والحكومة العراقية يطلقان مبادرة تهدف إلى الحد من مستوى الفساد
- وزير التجارة يستقيل بعد مزاعم بالفساد

أكاديمية التدريب على مكافحة الفساد.

٢٠١٠

- اكتشفت ٣٦٠ مليون دولار مفقودة في البنك الزراعي العراقي المملوك للدولة
- مجلس الوزراء يعتمد الاستراتيجية الوطنية العراقية
- أكاديمية التدريب على مكافحة الفساد تأسست في عام ٢٠١٠. وتوجد الأكاديمية في منشأة بنيت من قبل فيلق مهندسي الجيش الأمريكي، وكانت في البداية لتدريب الموظفين من جميع وكالات مكافحة الفساد في العراق. ويتم تشغيل هذه الأكاديمية من قبل هيئة النزاهة، بمول حكومة الولايات المتحدة تقدم التعليمات باللغة الإنجليزية وإدارة التعليم الأساسي ودورات التحقيق.

٢٠١١

- الحكومة العراقية تطلق أول تقرير حول مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية (EITI) كجزء من تقدير الالتزام بقدر أكبر من الانفتاح في بيع الثروة النفطية الهائلة
- إلغاء المادة ١٣٦ (ب) من قانون الإجراءات الجنائية؛ تقرير المفتشين العموميين والحكومة العاقبة حول أن الفساد في بعض المؤسسات الحكومية يمول الإرهاب.
- أنشطة مكتب تنسيق مكافحة الفساد اندمجت تحت قيادة رئيس البعثة المساعد لبعثة تنفيذ القانون وسيادة القانون (INL)
- مذكرة توقيف تصدر في حق رئيس البنك التجاري العراقي
- تقاعد مفوض هيئة النزاهة الراضي
- القانون الجديد يعطي مجلس النواب صراحة وليس رئيس الوزراء السلطة في تعيين رؤساء هيئة النزاهة والمجلس الأعلى للتدقيق

الإنفاذ

كيف تقوم مؤسسات مكافحة الفساد العراقية بالإبلاغ عن والتحقيق في والتعامل مع قضايا الفساد.

المسؤولين الحكوميين والمواطنين العاديين يبلغون عن حالات المخالفات المشتبه فيها إلى أي من وكالات مكافحة الفساد

(BSA) المجلس الأعلى للتدقيق
يقوم بعمليات التدقيق وفقا لهيكل مائل للهيكل المتبع في مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي

الرئيس: د.عبد الباسط تركي السعيد

- متوسط العاملين: ٢،٥٠٠+
- ميزانية العام ٢٠١٢: ١٠٨ مليون دولار
- المكاتب: بغداد و١٤ مكتب في المحافظات
- تاريخ التأسيس: في عام ١٩٢٧ أسسته بريطانيا العظمى. وأعيد اعتمادة في ٢٠٠٤ بقرار سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٧٧
- الأقسام الرئيسية: التدقيقات
- المهمة: تدقيق جميع أعمال الوكالات في الحكومة العراقية، بما في ذلك المملوكة للدولة
- التحديات الرئيسية: الحصول على البيانات المالية للقيام بعمليات رقابية دقيقة ومتزامنة
- مساعدات الدول والدول الدولية الأخرى: العديد من الدول من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

نتائج التقرير

(COI) هيئة النزاهة
تحقق في ادعاءات الفساد العام

المفوض: القاضي علاء جواد حامد (بالنيابة)

- متوسط العاملين: ١،٤٠٠
- ميزانية العام ٢٠١٢: ٥٢٨ مليون دولار
- المكاتب: بغداد (٢، بما في ذلك المقر الرئيسي) و١٤ مكتب في المحافظات؛ لا يوجد تواجد في المنطقة الكردستانية
- تاريخ التأسيس: ٢٠٠٤، بأمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم٥٥
- الأقسام الرئيسية: الحقيق والتعليم والقانون والتدريب والشفافية
- المهمة: التحقيق في ادعاءات الفساد العام. وتثقيف موظفي الحكومة العراقية والطلبة العراقيين حول الفساد. والإشراف على متطلبات الحكومة العراقية للكشف عن البيانات المالية للموظفين العموميين
- التحديات الرئيسية: التحقيق في الجرائم ضد كبار المسئولين والعمل بفاعلية خارج بغداد
- المساعدة الأمريكية: مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية و ICITAP
- مساعدات الدول والدول الدولية الأخرى: UNODC، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إيطاليا، والدنمارك

نتائج التقرير

(IGs) المفتشين العموميين
وزارات التحقيق والتحقيقات حول الإهدار والتلفيات وسوء الاستخدام

رئيس ديوان المفتش العام: وزير الصناعة والمعادن المفتش العام سليم بولس

- متوسط العاملين: يختلف حسب الوزارة من نحو ١٠ (المبنة) إلى ٣،٥٠٠+ (MO وزارة الداخلية)
- ميزانية العام ٢٠١٢: يختلف حسب الوزارة
- المكاتب: ٣٠+ المكاتب الرئيسة في بغداد. تتواجد في كل وزارة أو وكالة بها مفتش عام
- تاريخ التأسيس: ٢٠٠٤، بأمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم٥٧
- الأقسام الرئيسية: التحقيق والتدقيق والتدريب
- المهمة: إجراء الرقابة الداخلية على وزارات الحكومة العرتوقف. اقية والوكالات الكبرى الأخرى
- التحديات الرئيسية: التحقيق في الجنايات الموجهة للمسئولين الكبار وتنسيق العمل مع هيئة النزاهة والمجلس الأعلى للتدقيق
- المساعدة الأمريكية: مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية
- مساعدات الدول والدول الدولية الأخرى: مكتب الأمم المتحدة حول المخدرات والجريمة (UNODC) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

نتائج التقرير

يمكن إعادة القضايا نظرا للقدرة التحقيق٥٣ الموجودة

تقرير المفتشين العموميين مباشرة إلى الوزارات المعنية

مجلس القضاء العالي (HJC)
قضايا الفساد المتقدمة في هيئة النزاهة ترسل إلى قاضي التحقيق (IJ)، والذي يحدد ما إذا كانت هناك أدلة كافية لإرسال القضية إلى محكمة الجنايات لمحاكمته. ومعظم قضايا الفساد يحكم فيها في المحكمة الجنائية بالرصافة في بغداد. ويتم التعامل مع الطعون من قبل محكمة النقض.

القضايا المتقدمة التي تستلزم إجراء

يمكن إعادة القضايا ذات الأدلة غير الكافية

عقدت لجنة خاصة للتعامل مع القضايا ذات الحساسية العالية على نحو مخصص

مكتب رئيس الوزراء

معاملات التقرير $٢٠،٠٠٠ <

غسيل الأموال مكتب الإبلاغ (MLRO)
تشكل في عام ٢٠٠٤ بموجب قرار سلطة الائتلاف المؤقتة رقم٩٣. ويبلغ المكتب إداريا لمحافظ البنك المركزي العراقي (CBI). ولكن يعمل بشكل مستقل وبتمويل من البنك المركزي العراقي ليقدم التقارير عن المعاملات النقدية المشبوهة. وقد ساعدت وزارة الخزانة الأمريكية في تحديد بعض الأموال العراقية التي تم إرسالها بشكل غير صحيح للبنوك في بلدان مثل الأردن ولبنان. على الرغم من هذه النجاحات المحدودة، إلا أن عدداً من المسؤولين في هيئة النزاهة والمفتشين العموميين أن مكتب الإبلاغ لم يحقق سوى تقدم محدود فقط. وأن غسيل الأموال لا يزال أحد أهم مشاكل العراق.

معاملات التقرير $٢٠،٠٠٠ <

وزارة الداخلية
تلاحق النشاطات الإجرامية من غير تلك ذات الصلة بالفساد